الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/SR.10

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ماغواير ..... (غرينادا)

المحتويات

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة كاليدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-10959 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2019/7؛ و A/AC.109/2019/L.24)

١ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2019/7)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2019/L.24).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

٢ - **الرئيسة:** قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سيُدعَون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

٣ - **السيد رايغادا** (رئيس مكتب الشؤون الدولية، قسم الشؤون الدولية وشؤون أوروبا والمحيط الهادئ): قال إن بولينيزيا الفرنسية لم تكن دائما فرنسية، ولذ فإن الغالبية العظمى من مواطنيها لا تعترض على اسم بلدها. وعلى الرغم من تنوع الشعب هناك وتعدد أعراقه، إلا أنه يتشارك نفس القيم الثقافية ونوعية الحياة، ويفخر بتعدد هوياته على غرار البولينيزيين وسكان جزر المحيط الهادئ والمواطنين الفرنسيين والأوروبيين.

٤ - وتابع قائلا أنه منذ أن صُنِّفت بولينيزيا الفرنسية من أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا في عام ١٩٤٦، وهي حالة صوّت شعب بلده على الإبقاء عليها إثر استفتاء دستوري أجري في عام ١٩٥٨، اعتمدت حكومة فرنسا مجموعة من القوانين التي توسع بشكل كبير نطاق الاستقلال الإداري للإقليم. ونتيجة لذلك، تحكم بولينيزيا الفرنسية نفسها حكمًا ديمقراطيا وحرًا. ولا تعاني من الاضطهاد، ولم تصادر فرنسا مواردها الطبيعية. وعلاوة على ذلك، ومنذ نهاية التجارب النووية في عام ١٩٩٦، دعمت فرنسا بشكل مستمر تنميتها المستدامة، حيث استثمرت ١,٥ مليار يورو في التعليم والاتصالات والصحة والتضامن والبيئة سنويا، وأنشأت آليات للإعفاء الضريبي بهدف تحسين مستوى الإسكان الاجتماعي والسياحة والصناعة. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، اعتمد البرلمان الفرنسي تشريعا يوسع إلى خارج منطقة المحيط الهادئ نطاق المنظمات الدولية التي يمكن أن تحصل فيها بولينيزيا الفرنسية على صفة العضو أو العضو المنتسب أو المراقب، ويؤكد صراحة اعتراف الحكومة الفرنسية باستخدامها بولينيزيا الفرنسية لبناء قناة الردع النووي والدفاع الوطني.

٥ - وأردف يقول إن رئيس بولينيزيا الفرنسية كلفه بتزويد اللجنة بكتيب عن تاريخ هذا البلد أعدته جمعية بولينيزيا الفرنسية من أجل تعزيز فهم اللجنة للتقدم الذي أحرزته نحو الحكم الذاتي. وأشار إلى أن بولينيزيا الفرنسية ليست مستعمرة؛ وهي بلد مستقل يتمتع بالحكم الذاتي ويشكل جزءًا من الجمهورية الفرنسية، وهي حالة اختارتها أغلبية كبيرة من مواطني هذا البلد، كما يتضح من نتائج الانتخابات الديمقراطية المحلية المتعاقبة. ودعا رئيس بولينيزيا الفرنسية اللجنة إلى زيارة البلد من أجل تقييم الحالة ونوعية العلاقات مع فرنسا على أرض الواقع مباشرة، وقد فوجئ بعدم الإشارة إلى دعوته تلك في مشروع القرار بشأن بولينيزيا الفرنسية.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٦ - **الرئيسة:** استرعت الانتباه إلى المذكرة 02/19/Add.1 المتصلة بمسألة بولينيزيا الفرنسية، التي تضمنت طلب استماع إضافيا في إطار هذا البند ورد بعد تعميم الطلبات الأولية. واعتبرت أن اللجنة ترغب في قبول هذا الطلب الإضافي.

٧ - *تقرر ذلك.*

٨ - **الرئيسة:** قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعَون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

٩ - **السيدة تايروا** (الاتحاد المسيحي لشباب بولينيزيا): قالت إن التقارير العلمية المستقلة وتقييم الحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية الذي أجري في عام ٢٠١٣ أظهر التحديات التي تواجهها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نتيجة للتقدم غير الكافي المحرز نحو إنهاء الاستعمار. وقد ساعدت هذه التحليلات التي أجراها الخبراء على فصل الحقائق عن الآراء المتحيزة التي أضفت شرعية على النماذج المعاصرة للإدارة في ظل التبعية، بما في ذلك نظام الحكم الذاتي الوهمي الذي يديره وكلاء المستعمر الدمى في بولينيزيا الفرنسية.

١٠ - وأشارت إلى أن عدم إحراز تقدم منذ إنشاء العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار أدى إلى التشكيك في مدى الإرادة السياسية للدول الأعضاء الهادفة إلى تمكين الأمم المتحدة من إنهاء الاستعمار. وبالفعل، فإن الفشل في تنفيذ ولايات إنهاء الاستعمار

التي حددتها الجمعية العامة كان له أثر تمثل في الانتقاص من قيمة النقاش بين الموافقين على الاستعمار المعاصر وأولئك الذين أدركوا طابعه الحقيقي ليصبح مجرد اختلاف في الرأي، في حين أن الهدف من ذلك النقاش هو تمكين الدول الأعضاء من إجراء دراسة مستفيضة لمدى الحكم الذاتي الحقيقي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس معايير المساواة السياسية. وإذ أبدت تفاؤلها بإعادة إدراج ماووهوي نوي في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣، فقد أعربت عن أملها في أن تساعد الأمم المتحدة الإقليم في أن يصبح ذاتي الحكم بالكامل وأن يحقق المساواة في الحقوق والعدالة.

١١ - **السيد نيوفر**: تحدث بصفته الشخصية محاميًا في تاهيتي، بولينيزيا الفرنسية، فقال إن الآثار الصحية والاجتماعية للتجارب النووية البالغ عددها ١٩٣ تجربة التي أجريت في ماووهوي نوي (بولينيزيا الفرنسية) بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٧، والتي تعادل أكثر من ٩٠٠ قنبلة هيروشيما، لا تزال تشكل تحديا كبيرا. وعلاوة على ذلك، فإن سوء التصرف في النفايات النووية الناجمة عن تلك التجارب لا يزال يشكل خطرا كبيرا على ماووهي نوي ومنطقة المحيط الهادئ برمتها.

١٢ - وذكر أن الجمعية العامة اتخذت، منذ عام ٢٠١٣، مجموعة من القرارات اعترفت فيها بآثار التجارب النووية على حياة وصحة شعب بلده وكذلك على بيئة المنطقة؛ وأكد الصلة بين آثار هذه التجارب وعمل لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري؛ وأحاط علما بتقارير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما، وطلب إليه أن يواصل تقديم معلومات مستكملة في هذا الصدد.

١٣ - وأشار إلى أن الحكومة الفرنسية اعتمدت في عام ٢٠١٠، قانونًا بشأن تعويض ضحايا التجارب النووية يتضمن حكما يشير إلى أن تلك التجارب شكلت خطراً ضئيلاً. ونتيجة لذلك، لم يحظ بالموافقة سوى حفنة من مئات المطالبات التي قدمتها الضحايا، بالرغم من المعدلات المفرطة لسرطان الغدة الدرقية وسرطان الدم التي شهدها بلده. واستجابة للمعارضة الشعبية، صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية على إزالة الإشارة إلى خطر ضئيل في عام ٢٠١٧، ثم أعادتها في عام ٢٠١٨. وأعرب عن خيبة أمله لعدم إدراج أي إشارة إلى هذه التطورات في مشروع القرار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية وأن نتائج البحوث الهامة التي أجرتها كيانات الأمم المتحدة لم تُدرَج في تقريري الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما (A/69/189 و A/72/74). وتؤدي هذه الحالات من الإغفال إلى تضليل أهالي ماووهي نوي وتحول دون الاعتراف بالضحايا وعائلاتهم وتعويضهم على النحو المناسب.

١٤ - **السيد بيهاتاي** (رابطة موروا إي تاتتو): قال إن الجمعية العامة أقرت في قرارات متعاقبة بالحقوق القابلة للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في ملكية موارده الطبيعية والسيطرة والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة في البحر، وحثت فرنسا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، على كفالة السيادة الدائمة لهذا الشعب على هذه الموارد. وإن الرفض المتعمد من جانب الدولة القائمة بالإدارة للمشاركة في أعمال اللجنة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يحول دون تقييم امتثال هذه الدولة للقانون الدولي.

١٥ - وأردف بالقول إن سيطرة فرنسا المستمرة على الموارد الطبيعية لماووهي نوي تساهم في حرمان سكان الجزر من حقوقهم وانتهاك حقهم الأساسي في تقرير المصير، ولا سيما حقهم في تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية. وعلاوة على ذلك، واصلت فرنسا، في أحدث جهودها الرامية إلى تطوير برامج التعدين في قاع البحار في منطقة المحيط الهادئ، تأكيد سيادتها على مياه ماووهي نوي رغم عدم حصولها على موافقة المجتمعات الأكثر احتمالا للتأثر بهذه البرامج. وعدم معالجة الضرر الذي أحدثته التجارب النووية التي أجرتها فرنسا يشكل انتهاكًا لحق شعب ماهووي نوي في الاستفادة من موارده الطبيعية وتحديد مساره في التنمية الاقتصادية. وأخيراً، استمرت المنشآت العسكرية والتلوث في التأثير على الموارد البرية والبحرية للجزر، ما ساهم في انعدام الأمن الغذائي وفي تفاقم الآثار الصحية والبيئية.

١٦ - **السيد مارايا** (كنيسة ماووهي البروتستانتية): قال إن الرئيس السابق لماووهي نوي قدم، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب ٣٠ عامًا من التجارب النووية في المحيط الهادئ. وفي وقت لاحق من تلك السنة، قدمت كنيسة ماووهي شكوى في هذا السياق إلى مجلس حقوق الإنسان. وأشار إلى أن ورقة العمل بشأن ماووهي نوي لا تتضمن سوى إشارات خاطفة إلى هذه الشكاوى، رغم أن مشروع القرار ذي الصلة لا يتضمن إشارات من هذا القبيل، وقال إنه يود

معرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة تعتبر هذه التطورات لا تستحق النظر فيها، أم أنها تخضع في الخفاء لضغوط من الدولة القائمة بالإدارة لتفرض رقابة على هذه الإشارات. وسوف يولى شعب ماووهي نوي اهتماما شديدًا لكيفية تعامل المنظمة مع هذه الأساليب الخفية في المستقبل.

١٧ - وواصل كلامه قائلا إن إيمانويل ماكرون صرح، خلال حملته الرئاسية لعام ٢٠١٧، بأن الاستعمار جريمة بربرية ضد الإنسانية. بيد أن الإجراءات التي اتخذتها فرنسا تحت رئاسته كان غير منسجمة أبدا مع هذا التصريح، وتتعارض مع المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، بذل ماكرون قصارى جهده لتجاهل الحالة الاستعمارية لماووهي نوي باضطهاد الذين عارضوا هذا الموقف بشجاعة. وعلى وجه الخصوص، فإن مراجعة قانون الحكم الذاتي في ماووهي نوي ليشمل عبارة تشير إلى أن الجزر ساهمت بشكل إيجابي في البرنامج النووي لفرنسا تشكل سوء فهم شنيع للمعاناة التي تعرض لها شعب ماووهي نوي. ومع ذلك، أعربت كنيسة ماووهي البروتستانتية عن سرورها من أن الفقرة التي تتضمن الطلب إلى الأمين العام أن يوفر باستمرار أحدث المعلومات عن أثر التجارب النووية قد أعيد إدراجها في مشروع القرار الحالي بشأن ماووهي نوي. وأعرب عن أمله في أن تكون المعلومات المستكملة المقبلة في هذا الصدد أشمل من نظيرتها الواردة في التقارير السابقة بشأن هذه المسألة.

١٨ - **السيد توهيافا** (حزب خدمة الشعب): قال إن الجمعية اعتمدت قرارات متكررة تدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة للدفع بإنهاء الاستعمار في ماووهي نوي، مؤكداً على حقوق الشعب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، واعترف بأن ماووهي نوي لايزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى المقصود في ميثاق الأمم المتحدة. وظل الوضع السياسي لماووهي نوي على حاله منذ عام ٢٠١٣، على الرغم من التعديلات التجميلية التي أجرتها حكومة فرنسا من جانب واحد على ما يسمى بقوانين ''الحكم الذاتي'' للجزر من أجل تجنب عملية حقيقية لتقرير المصير.

١٩ - وأردف قائلا إن مواصلة الدولة القائمة بالإدارة رفضها التعاون مع الأمم المتحدة في عملها بشأن ماووهي نوي لم يعد تبريرا مقبولا لفشل المنظمة في الوفاء بولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار. لذلك ينبغي للجنة أن تنظر في تعزيز صياغة طلبات الدولة القائمة بالإدارة لتقديم معلومات عن بولينيزيا الفرنسية بموجب المادة ٧٣ من الميثاق، لكي تعكس شدة انتهاكات الدولة القائمة بالإدارة لالتزاماتها القانونية الدولية.

٢٠ - ومضى يقول إنه منذ إعادة إدراج ماووهي نووي في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ٢٠١٣، كانت هناك طلبات متكررة من أجل وضع برنامج عمل لإنهاء الاستعمار. وقال إن منظمته قد أعد مخططا مستكملا لبرنامج العمل هذا، وستقدمه إلى اللجنة في الوقت المناسب. وأعرب عن سروره لأن الطلب المقدم إلى الأمين العام لتوفير تحديثات مستمرة بشأن أثر التجارب النووية قد أعيد إلى مشروع القرار الحالي بشأن ماووهي نوي، بعد حذفه غير المبرر من مشروع القرار لعام ٢٠١٨. كما أعرب عن أمله في أن تكون التحديثات اللاحقة في هذا الصدد أكثر شمولاً من نظيرتها الواردة في التقارير السابقة بشأن هذه المسألة، وأن تبني على مجموعة واسعة من المعلومات المتاحة للجمهور، بما في ذلك الشكاوى التي ذكرتها ممثلة كنيسة ماووهي البروتستانتية.

٢١ - **السيد بهاغوان** (مؤتمر الكنائس منطقة المحيط الهادئ): قال إنه على الرغم من مرور ٢٠ سنة على اتخاذ قرار الجمعية العامة ٩١/٥٤، الذي دعت فيه الجمعية الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون مع اللجنة لوضع برنامج عمل بنَّاء على أساس كل حالة على حدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم محددة، فقد فشلت منظومة الأمم المتحدة حتى في تنفيذ معظم الإجراءات الأساسية المنصوص عليها في تلك القرارات. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح سبب عدم تخصيص موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة مطلقًا لوضع برامج عمل من هذا القبيل أو غيرها من البحوث والتحليلات التي طال التكليف بها. ويجب تعزيز الإرادة السياسية الكافية لكفالة أن تلبي الميزانية العادية هذه المتطلبات.

٢٢ - وزاد على ذلك بالقول إن برنامج عمل لإنهاء الاستعمار في ماووهي نوي سيمكّن الدول الأعضاء، بالاقتران مع التقييم المستقل للحكم الذاتي الذي أجري في عام ٢٠١٣، من اكتساب نظرة ثاقبة على الوضع الفعلي في الإقليم، ما يمهد الطريق لعملية حقيقية نحو تقرير المصير. وقد أسيء فهم قرارات الجمعية العامة التي تنص على وضع برامج العمل هذه على أنها تشير إلى أن تعاون الدول القائمة بالإدارة أمر مطلوب منذ بداية تلك العملية. والواقع أن من شأن هذا الشرط أن يمنح فرنسا حق النقض الفعلي على بدء برنامج العمل بشأن ماووهي نووي، نظرا لأن حكومة فرنسا تواصل عدم الاعتراف

بإعادة إدراج الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن قلقه من أن اللجنة تيسر بشكل غير رسمي عدم مشاركة الدولة القائمة بالإدارة في عملها بشأن ماووهي نوي، وأكد أنه يمكن وضع برنامج عمل للإقليم بالتعاون مع فرنسا أو بدونها. وفي الختام أشار إلى غياب هذا الشكل من برامج العمل خلّف فراغًا في المعلومات استغلته السلطات السياسية، ''الديمقراطية''، كما تصف نفسها، في ماووهي نوي لتبرير نسختها من الاستعمار الحنون.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2019/11؛ و A/AC.109/2019/L.22)

٢٣ - **الرئيسة:** وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2019/11)، وإلى مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2019/L.22).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢٤ - **الرئيسة:** قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعَون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢٥ - **السيد واميتان** (رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة): قال إن ٤٣ في المائة من الناخبين، في الاستفتاء الذي أجري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صوتوا لصالح الاستقلال، بما في ذلك الغالبية العظمى من الناخبين الكاناك الذين يحق لهم الانتخاب. وفي الانتخابات الكونغرس التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٩، فازت الأحزاب المؤيدة للاستقلال بأغلبية المقاعد. وبالتالي، ولأول مرة في التاريخ، شكل المؤيدون للاستقلال غالبية أعضاء مؤتمر كاليدونيا الجديدة ويعود أصلهم إلى هذا الجزيرة الواقعة في المحيط الهادئ ما يدل على رغبتهم في بناء بلد يعكس قيمهم وثقافتهم.

٢٦ - وأعقب ذلك بالقول إن المدة التشريعية الجديدة التي تبدأ في عام ٢٠١٩ تتزامن مع المرحلة الأخيرة من نقل السلطات غير السيادية من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة بموجب اتفاق نوميا. وخلال هذه الفترة، يجب بذل الجهود لتعزيز التقدم المحرز في تعزيز إصلاح قطاع التعليم والصحة، وتمكين شباب الكاناك، وتحديث الاقتصاد. ومن شأن التقدم المحرز في هذه المجالات وغيرها أن يكون مقياسا للتقدم المحرز نحو تحرير شعب كاليدونيا الجديدة، وأن يمكّن من اتخاذ قرارات مستنيرة في الاستفتاءين المقبلين بشأن الحصول على السيادة الكاملة.

٢٧ - وأعرب عن قلقه إزاء الصعوبات المستمرة في إنشاء قوائم انتخابية خاصة للاستفتاء الثاني المقرر إجراؤه بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ ولانتخاب أعضاء مجالس المقاطعات. وعلى وجه التحديد، هناك ٨٦٥ ٢ شخصا من شعب الكاناك ذوي الحالة المدنية العرفية المؤهلين للإدراج التلقائي في قائمة الانتخابات العامة لم يدرَجوا تلقائيًا فيها. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الكاناك الذين أُدرِجوا في قائمة الانتخابات العامة، وهو شرط أساسي لإدراجهم في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء، لم يُدرَجوا تلقائيًا في قائمة الانتخابات الخاصة، بالرغم من استيفاء المعايير ذات الصلة. ولا يزال التصويت بالوكالة يشكل أيضا أحد التحديات. وإضافة إلى ذلك، ظل ٠٦٦ ٤ من الكاناك في القائمة التكميلية لغير المؤهلين للتصويت في انتخابات أعضاء مجالس المقاطعات.

٢٨ - وارتأى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقارير البعثات الزائرة وبعثات المراقبة الانتخابية استعدادا للاستفتاء الثاني. وأشار إلى ضرورة أن يكون شعب الكاناك، وشعب كاليدونيا الجديدة على نطاق أوسع، قادرين على ممارسة حقهم في تقرير المصير من خلال المشاركة في استفتاء حقيقي وعادل وشفاف بشأن الحصول على السيادة الكاملة، تنفيذاً لاتفاق ماتينيون واتفاق نوميا. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل الناخبون المدرجون في القائمة الخاصة من أجل الاستفتاء وانتخاب أعضاء مجالس المقاطعات على النحو الذي نصت عليه الاتفاقات السابقة.

٢٩ - وزاد ذلك بالقول إن الهجرة المستمرة غير الخاضعة للرقابة من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة تتعارض مع اتفاقات ماتينيون وميثاق الأمم المتحدة. ويطالب كثير من المهاجرين بجنسية كاليدونيا الجديدة والحق في التصويت على أساس أنهم يدفعون الضرائب في كاليدونيا الجديدة. وإذا لم يتم التحكم في الهجرة بشكل كافٍ، فلن يتمكن طلاب الجامعات داخل كاليدونيا الجديدة وخارجها من الحصول على وظائف في بلدهم بعد إكمال دراساتهم وسيضطرون إلى البحث عن عمل في مكان آخر.

٣٠ - **السيد فورست** (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن ٨١,٠١ في المائة من الناخبين المؤهلين شاركوا في الاستفتاء الذي أجري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صوّت منهم ٤٣,٣٣ في المائة منهم لصالح الحصول على السيادة الكاملة. ومع

ذلك، تشـــير هذه النتائج إلى أن شـــعب الكاناك يقبل، في الوقت الحالي، مصيره ضحية للتاريخ، وأنه غير راغب في المشاركة في مشروع بناء بلده وهو عرضـــة للخوف من المســـتقبل الذي فاقمه معارضـــو الاستقلال. وأدامت الدولة القائمة بالإدارة هذا الخوف، كما يتضح من استهداف الشرطة لشبان الكاناك. وعلاوة على ذلك، أظهرت حكومة فرنسا مرارًا وتكرارًا أنها تؤيد الإبقاء على الحالة الاستعمارية، ما يجعل الحوار المجدي مع أصحاب المصلحة مستحيلاً.

٣١ - واســـتطرد قائلا إن أكثر من ٨٠ في المائة من الناخبين الكاناك المؤهلين، بالإضـــافة إلى عدد كبير من المواطنين من أصـــل أوروبي وبولينيزي وآسـيوي، صـوتوا لصـالح الحصـول على السـيادة الكاملة. وتســـعى جبهة الكاناك إلى إقامة دولة حرة وديمقراطية استعدادًا للاستفتاء الثاني المتوخى في اتفاق نوميا، والذي سيوفر أيضًا فرصة لضمان العدالة لآلاف الكاناك الذين لم يتمكنوا من التصويت في الاستفتاء السابق. وعلى الرغم من محاولات خصوم الجبهة الإسراع بعملية الاســتفتاء الثاني على أمل تحقيق نصــر آخر، فإن حزبه يمتثل بصرامة لاتفاق نوميا وسيعمل على إقناع الناخبين المترددين بالتصويت لصالح الاستقلال من أجل الحصول على نسبة ٨ في المائة الإضافية من الأصوات اللازمة. وسيكون من المؤسف أن تسفر رغبة شعب الكاناك في الصلح والمشاركة في سياسة التسوية للدولة القائمة بالإدارة عن خســارة أخرى لحزبه وللشــعب الأصــلي في كاناكي/كاليدونيا الجديدة. ويجب ألا يسمح شعب الكاناك بسرقة الاستقلال منه.

٣٢ - وقال إن من الضروري على الدولة القائمة بالإدارة أن تنشئ منبرا للتعاون الدبلوماسي في المستقبل مع كاناكي/كاليدونيا الجديدة وهي تتجه نحو السـيادة الكاملة. ويجب أن تضـع كاناكي/كاليدونيا الجديدة بدورها ترتيبات للشـراكة الاقتصـادية مع القوى الصـناعية، بما في ذلك فرنســـا في إطار عملية التحرر. وعلاوة على ذلك، وفي ضـوء قرارات الجمعية العامة بشـأن الأنشـطة الاقتصـادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، طلبت جبهة الكاناك من شـــركة التعدين والمعادن Eramet، المملوكة من الدولة القائمة بالإدارة، أن تنقل إلى كاناكي/كاليدونيا الجديدة الأرباح التي حققتها من الأنشـطة المتعلقة بتعدين النيكل في الجزر. وأعرب عن أمله في أن تدعم اللجنة التعاون الدبلوماســي بين فرنســا وجبهة الكاناك، كملحق لعملية الاســتفتاء، وتطلعه إلى اســـتمرار دعم اللجنة لتلك العملية. ويجب أن يظل إنهاء الاستعمار أولوية للأمم المتحدة.

مشروع القرار A/AC.109/2019/L.22: مسألة كاليدونيا الجديدة

٣٣ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): تحدث باسم مجموعة رأس الحربة الميلانيزية وعرض مشـــروع القرار باســـم تلك المجموعة وجبهة الكـاناك، فقـال إن المجموعـة ملتزمـة بالعمـل مع حكومـة الرئيس المنتخب حديثاً لإقليم كاليدونيا الجديدة لرؤية عملية تقرير المصير التي لم تكتمل في الإقليم حتى نهايتها. وفي هذا الصدد، اعتمد قادة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية في شـباط/فبراير ٢٠١٨ خطة العمل لدعم الجبهة لعام ٢٠١٨. وتشـــمل الخطة تعزيز بناء القدرات والتدريب على القيادة لشعب الكاناك في البلدان الأعضاء في المجموعة.

٣٤ - وفي ظل المرحلة الحرجة التي تجتازها عملية تقرير المصـــير في كاليدونيا الجديدة، دعا إلى الاحترام التام لاتفاق نوميا وميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن ترحيبه باســتمرار الشــراكة البناءة مع الدولة القائمة بالإدارة ومشــاركتها في هذه العملية.

٣٥ - وتابع قائلا إنه بالرغم من بقاء العناصـر الرئيسـية لمشـروع القرار كما هي، فقد وُضعت الصيغة الجديدة بعد الاستفتاء السلمي والناجح على تقرير المصـــير في كاليدونيا الجديدة الذي أجري في تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وانتخاب مجالس المحافظات في أيار/مايو ٢٠١٩. وتمثل هذه المحطات التاريخية الســـياســـية ذروة الجهود المتضـــافرة لجميع أصـــحاب المصـــلحة في كاليدونيا الجديدة وفرنســـا واللجنة. وكانت نتيجة الاستفتاء قد فضـلت الوضـع الراهن ولكنها كشفت أيضًا عن دعم للاستقلال جدير بالملاحظة، ما يشير إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٣٦ - وذكر أن القرار يعترف بأهمية خريطة الطريق لتقرير المصـــير المحددة للإقليم بموجب اتفاق نوميا، بما في ذلك الاستفتاءات اللاحقة في عـامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢. وبهـذه الروح، دعـا جميع أصـــحـاب المصـلحة إلى ضـمان أن تكون الخطوات التالية لعملية تقرير المصـير عـادلـة ونزيهـة وشـــفـافـة وشـــامـلـة لتطلعـات جميع مواطني كاليدونيا الجديدة.

٣٧ - وأردف بالقول إن القرار يؤكد أيضـــا على الأهمية الفائقة للقائمة الانتخابية للاستفتاء على تقرير المصير، ولانتخابات البلديات والمقاطعات؛ ورغم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك حـاجـة إلى مزيـد من العمـل لتعزيز شـــفـافيـة القـائمـة ونزاهتهـا ومصداقيتها وكمالها.

٣٨ - وواصل كلامه قائلا إن الدولة القائمة بالإدارة أبلغت عن وجود نسبة إقبال بلغت ٨١,٠١ في المائة من الناخبين، أو ما يعادل ١٤١,٠٩٩ ناخباً من أصل ١٧٤,١٦٥ ناخباً مسجلاً في ٢٨٤ مركز اقتراع. وبغض النظر عن بطاقات الاقتراع الباطلة، فإنه يود أن يعرف ما حدث للنسبة المتبقية البالغة ١٩ في المائة من الناخبين، وهي نسبة كبيرة لم تؤخذ في الحسبان. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري القيام فورا بمعالجة عدد من المخالفات المثيرة للقلق البالغ خلال التي حدثت خلال استفتاء عام ٢٠١٨. ولم يتمكن الناخبون المؤهلون، بمن في ذلك طلاب كاناك الشباب خارج الإقليم وفي السجون، من التصويت بموجب ترتيب التصويت بالوكالة. وقد أدى بث المعلومات بشكل سيء والتأخير في التسجيل في مراكز الاقتراع اللامركزية إلى حرمان الناخبين المؤهلين من الإدلاء بأصواتهم. وقد مُنع العديد من الكاناك الذين يتمتعون بالمركز العرفي والناخبين الكاناك في القائمة العامة من التسجيل التلقائي، وهذا ما حرمهم من ممارسة حقهم في التصويت. ولم تتمكن لجنة المراقبة ومركز الاتصال الطارئ التابع للمفوض السامي، اللذان كانا منهكين وغير مهيئين جيدًا، من القيام في مراكز الاقتراع بتسجيل الكثير من الناخبين المؤهلين الذين حُذفت أسماؤهم من القائمة الانتخابية بسبب أخطاء إدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة القائمة بالإدارة والسلطات ذات الصلة اتخاذ إجراءات فورية لتسوية وضع ٤ ٠٦٦ من الكاناك المسجلين في جدول الملحق الانتخابي من القائمة الانتخابية لانتخابات المقاطعات المحرومين من التصويت في انتخابات المقاطعات.

٣٩ - وارتأى أهمية بالغة في تمكين شعب كاليدونيا الجديدة من فهم الوضع السياسي في المستقبل الذي سيختارونه فهما كاملا، فهذ المهمة تحتل مكانة بارزة في مشروع القرار. وقبل الاستفتاءين المقبلين المقرر إجراؤهما بموجب اتفاق نوميا، لن يكون من المبالغة الإشارة إلى أهمية تعزيز التثقيف المتواصل وفي أوانه بشأن عملية تقرير المصير، كما اتضح ذلك من الإقبال الكبير الذي شهده استفتاء عام ٢٠١٨.

٤٠ - وأردف يقول إن المجموعة لا تزال قلقَة بشأن العوائق المستمرة التي تحول دون الوصول إلى العمالة والخدمات الأساسية الماثلة أمام مجموعات عرقية بعينها في كاليدونيا الجديدة، وخاصة الكاناك وغيرهم من المجتمعات المهمشة الأقل رخاء. وعلى خلفية الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي على الدولة القائمة بالإدارة والسلطات ذات الصلة، مع تركيزها على عدم تخلف أحد عن الركب، تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم، بسبل منها تعزيز مشروع ''مديرو المستقبل'' ومبادرات إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة. وأخيرا قال إن مشروع القرار يؤكد مجددا على ضرورة احترام الكفاءات ونقلها من الدولة القائمة بالإدارة إلى كاليدونيا الجديدة في الوقت المناسب، لتمكين حكومة الإقليم من ممارسة سلطاتها لصالح شعبها وإقليمها. فمشروع القرار متوازن ويمثل جميع الجهات المعنية، وتأمل المجموعة أن يُعتمد بتوافق الآراء.

٤١ - **السيد براساد** (فيجي): قال إنه يود التأكيد على ضرورة معالجة أوجه القصور التي حُددت في العملية الانتخابية وعلى التحضير في الفترة المفضية إلى استفتاء ٢٠١٨. وتحقيقا لهذه الغاية، طلب من الدولة القائمة بالإدارة والسلطات الإقليمية تجاوز أوجه القصور هذه، والتي أقرت بها جميع الأطراف، ودعا الأمم المتحدة، في ختام بيانه، إلى توفير القدرات التقنية وأي دعم آخر لازم للتحضير للاستفتائيين اللذين سيجريان عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٣٠.